ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Community Partnership: An Approach for Achieving Public Education Funding in the Kingdom of Saudi Arabia: Proposed Scenarios

Awatif Ali Alsaif Aloufi

Maha Mohammed Almuqbel

* *Corresponding author: E-mail* : dr.awtif@gmail.com

Keywords:
Education financing
community partnership
public schools

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 29 Oct 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 26 Dec 2024
Final Proofreading 17 June 2025
Available online 17 June 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The current research aims to identify how to finance education and to identify the most important expected challenges to achieve financing school education in Hafar Al-Batin Governorate through community partnership in Hafar Al-Batin Governorate. Then, it intends to present proposed scenarios to achieve financing education through community partnership. The descriptive approach was relied upon using the Delphi method. The open questionnaire was applied to (10) male and female principals of secondary schools in Hafar Al-Batin Governorate. The results showed that education and awareness of the importance of community partnership to finance education and viewing education as a community responsibility that society must support are among the most important requirements for financing education through community partnership. The study also concluded that the lack of a clear mechanism to attract local community institutions is one of the most important challenges facing financing education through community partnership

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.6.1.2025.19

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

الشراكة المجتمعية مدخل لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية "سيناريوهات مقترحة"

عواطف بنت علي السيف العوفي / جامعة القصيم/ كلية التربية
مها بنت محمد المقبل/ جامعة القصيم/ كلية التربية

الخلاصة:

استهدف البحث الحالي التعرف على كيفية تمويل التعليم، وحصر أهم التحديات المتوقعة لتحقيق تمويل التعليم المدرسي بمحافظة حفر الباطن من خلال الشراكة المجتمعية بمحافظة حفر الباطن ثم وضع سيناريوهات مقترحة لتحقيق تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوب دلفاي. وطبقت الاستبانة المفتوحة على (١٠) من مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حفر الباطن. أظهرت النتائج أن التثقيف والتوعية بأهمية الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم والنظر للتعليم

باعتباره مسئولية مجتمعية يجب على المجتمع دعمه من أهم متطلبات تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية. كما نتج عن الدراسة أن عدم وجود آلية واضحة لاستقطاب مؤسسات المجتمع المحلي من أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم الشراكة المجتمعية مدارس التعليم العام

المقدمة

يحظى التعليم بالمملكة بدعم حكومي مستمر، ويخصص له جزء من الميزانيات العامة للدولة، بالإضافة إلى الاعتمادات المالية التي يتم توفيرها للتعليم خارج إطار ميزانية الدولة.

ومع هذا فإن تمويل التعليم يشكل عبئاً على معظم الحكومات في دول العالم وتختلف الدول في أساليب التمويل بين الاعتماد الكامل على المخصصات الحكومية، أو إشراك الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة وفي ظل التغيرات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية والثورة التقنية؛ فإن توفير بدائل لتمويل التعليم أصبح مطلباً ملحاً تفرضه التوجهات نحو جودة التعليم، والكفاءة النوعية (خوجة والمنقاش، ٢٠١٩، ص. ١٦٨).

كما يعتبر التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، وأكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣على أن الشراكة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية أصبحت تمثل خيارًا استراتيجيًا، وطلبًا ضروريًا في عصرنا الراهن (أبو رعيان وآخرون، ٢٠٢٣). والشراكة المجتمعية في التعليم خصوصًا هي إحدى الأدوات التي تساعد في دفع عجلة التنمية المستدامة لأي مجتمع، من خلال إسهام المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية تطوعاً، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل لإنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية (الرويس، ٢٠١٧، ص.٣٣٧).

فعلى المؤسسات التعليمية إيجاد مصادر تمويلية بديلة مستدامة وطويلة الأجل لتأمين الدعم المالي لها، والتي من ضمنها الشراكة المجتمعية.

مشكلة الدراسة/ تأتي هذه الدراسة لتقدم سيناريوهات مقترحة لتحقيق تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية في مدارس التعليم العام بمحافظة حفر الباطن.

اسئلة الدراسة

١-مالتحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية من وجهة نظر المشاركين؟

٢-ما متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشاركين؟

٣-مالسيناريوهات المقترحة لتحقيق تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية؟

الأهداف/ تهدف هذه الدراسة إلى وضع سيناريوهات مقترحة لتحقيق تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية، والتعرف على كيفية تمويل، وحصر أهم التحديات المتوقعة لتحقيق تمويل التعليم المدرسي بمحافظة حفر الباطن من خلال الشراكة المجتمعية بمحافظة حفر الباطن.

الأهمية

الأهمية النظرية

١-تتجلى أهمية الدراسة من خلال المواضيع الحيوية التي تناقشها، وتعد من أهم مواضيع التعليم وهي؛ تمويل التعليم العام، وموضوع الشراكة المجتمعية.

٢-يمكن أن يكون البحث نقطة انطلاق لمقترحات تطويرية جديدة تلازم رؤية المملكة 2030 وتفيد الجهات المسئولة من أجل تطوير خططها في تمويل التعليم

٣-قد يسهم البحث في إثراء وإضافة للمكتبة التربوية، ومددًا للباحثين الجدد الذين قد يقومون باختيار مثل هذا الموضوع، فيفيدون من نتائجه، وما يقدمه من رؤية.

الأهمية التطبيقية

١-من المؤمل أن تدعم نتائج الدراسة التقليل من المركزية، وإتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع والقطاع الخاص، تمويل التعليم الحكومي -وخصوصًا المرحلة الثانوية- وفق أنظمة ومعايير محددة.

٢-قد تسهم نتائج الدراسة تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في محافظة حفر الباطن لزيادة مواردها المالية بما يخدم العملية التعليمية من خلال تفعيل دور الشراكة المجتمعية في تمويلها للتعليم الحكومي.

الحدود

الحدود الموضوعية: بحثت الدراسة موضوع تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية، والتحديات التي تواجه التنفيذ.

الحدود البشرية: عينة ممثلة من مديري ومديرات المدارس الثانوية بحفر الباطن.

الحدود المكانية: مدارس التعليم العام للمرحلة الثانوية بحفر الباطن

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني للعام ١٤٤٥هـ

المصطلحات

الشراكة المجتمعية (Community Partnership)

عرفها محمود (٢٠٢١، ص.٣٤٢) على أنها "كل نشاط تعاوني هادف بين مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم العام ما قبل الجامعي من أجل الارتقاء بالمجتمع وفق تعاقد قائم على مجموعة من البنود والتي تضمن للطرفين مصلحتهما من تلك الشراكة".

وتعرف إجرائيا بأنها: عقود تبرم بين مدارس التعليم العام بحفر الباطن ومؤسسات المجتمع لدعم المشروعات التعليمية.

تمويل التعليم (Education Funding)

يعرف بأنه "هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليه من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء ألنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح المنظومة واستمرارها" (حميد، ١٩٨٦، ص.٢٧).

ويعرف إجرائيًا بأنه: الإسهامات العينية والنقدية الذي تتلقاها مدارس التعليم العام للمرحلة الثانوية في حفر الباطن من قبل مؤسسات المجتمع المحلي.

الإطار النظري

الشراكة المجتمعية

مفهوم الشراكة المجتمعية/ تعرف الشراكة المجتمعية في مجال التنمية على أنها المشاركات المادية والمالية التي يسهم بها بعض أفراد المجتمع والقطاعات المستفيدة من الأنشطة التعليمية؛ من أجل دعم البرامج ومن خلال تعبئة مواردها لتحقيق غايتها من التنمية في كافة المجالات المجتمعية وبناء مجتمع معرفي (القاسم والنويصر، ٢٠١٨).

الشراكة المجتمعية والمشاركة المجتمعية/ تخلط بعض الدراسات بين مفهومي الشراكة والمشاركة المجتمعية حيث أن الشراكة المجتمعية أكثر اتساعًا من المشاركة في ضوئها يتقاسم فيه الشركاء الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولًا لتحقيق الأهداف المشتركة. كما تعمل الشراكة على توثيق الروابط والتنسيق بين أطراف المجتمع وتنظيماته في جو من التفاهم، والتعاون الفعال وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات والافكار لدرجة قد تصل إلى اندماج الأنشطة وتكاملها وتحقيق الشراكة الكاملة. كما أن الشراكة

تعتمد على وجود عقد اتفاق بين أطرافها يتقاسمون فيه الفوائد والمخاطر بنفس الدرجة، بينما المشاركة تعتمد على جهود ومبادرات تطوعية وقد تكون من طرف واحد دون إلزام أو الالتزام بعقد محدد (عبد الجليل، ٢٠١١).

أهداف الشراكة المجتمعية

ذكر الشهري وعابد (٢٠٢) عدد من أهداف الشراكة المجتمعية في المنظمات التعليمية ومنها:

-مشاركة الأفراد والمؤسسات في رسم السياسات التربوية والتخطيط للعملية التعليمية.

- التخطيط للعملية التعليمية وتشكيل السياسات التربوية عبر مشاركة المؤسسات والأفراد

-توفير المصادر المالية لتجويد التعليم، وتأمين متطلباته من تدريب المعلمين، وبناء المناهج المتطورة، وتحسين إدارة التعليم وأنظمته.

- الدعم المتبادل والذي يضمن زيادة مجموع الموارد بشرية كانت أم مادية .

-تحقيق التطور والتنمية بين المدرسة والمجتمع المحلي عن طريق تبادل الخبرات بينهما .

الأهمية التربوية للشراكة المجتمعية/ تظهر الشراكة المجتمعية من خلال الإسهامات والمبادرات لأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع، وتساهم من واقع المسئولية الاجتماعية في تعبئة الموارد البشرية، و تعد الشراكة أيضا أساسية لكافة التوجهات والاستراتيجيات التنموية الفعالة، وتعد الشراكة المجتمعية أحد أهم المرتكزات، فالتنمية الحقيقية و الجادة لا تقوم إلا على جهود المجتمع بتكامل الأفراد ومؤسساته، و ليس على جهود عدد قليل من أفراده، و هي رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين مؤسسات التعليم وبين أفراد المجتمع أو بينها و بين المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص (محمود، ٢٠٢١).

كما تتشكل أهمية الشراكة المجتمعية في عدة نقاط كما ذكرها أبو رعيان وآخرون (٢٠٢٣) كالتالي:

١-تقوية العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، وإيجاد فرص للتعاون والتكامل بينهما.

٢- تحديد هوية التعليم وتوفير احتياجاته وتحسين مخرجاته لتلبية احتياجات سوق العمل

٣-تحقق الانسجام الاجتماعي بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حل مشاكل التعليم.

٤-تساعد على تحقيق التنمية الشاملة للتعليم.

تمويل التعليم

مفهوم تمويل التعليم/ ويقصد بتمويل التعليم بشكل عام إنفاق مال أو استخدام جهد، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال

اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها، ويرتبط تمويل التعليم بتحديد مصادر التمويل المتاحـــــة لمجتمع ما بمختلف أنواعها (حكومية وغير حكومية) والعمل على تنميتها واستثمارها وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسة التعليمية من القيام بوظائفها تجاه الفرد والمجتمع على أكمل وجه وبأقل كلفة (الجريوي، ٢٠١٥، ص. ٢٣٠).

العوامل المؤثرة في تمويل التعليم في المملكة/ وهي عبارة عن عدة عوامل متعددة متداخلة مع بعضها العض ويمكن تقسيمها كما ذكرها البابطين (٢٠١٩) كالتالي:

أ) – عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية:

١–ضعف التنسيق بين القطاع التعليمي والقطاعات الأخرى.

٢–تأهيل المعلمين وخبراتهم، وانعكاس ذلك على أجورهم

٣–إلزامية التعليم، والتوسع الكمي؛ لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم.

٤–الاهتمام بجودة التعليم، والتحكم في كفايته الداخلية.

٥–الاهتمام بتطوير البيئة التعليمية وخصوصا البنية المدرسية.

٦– إدخال التقنيات الحديثة، والأساليب التكنولوجية في التعليمِ .

٧–انتشار التعليم في القرى والهجر؛ حيث يقلُّ السكان وترتفع التكلفة التشغيلية للخدمات التعليمية.

ب) – عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع: وهي العوامل الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي والتي تؤثر فيه وفي بنيته وفي مراحله وسياساته، ومن أهمها ما يأتي:

١– النمو المتزايد للسكان في مختلف العالم خصوصًا في الدول النامية

٢–وعي الأفراد والأسر بأهمية التعليم في تنمية القدرات.

٣– التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط (العتيبي، ٢٠٠٤).

مصادر تمويل التعليم: تشير نتائج بعض الدراسات إلى عدد من مصادر التمويل للتعليم العام، فقد حدد إسماعيل وآخرون (٢٠٢٢) مصادر تمويل التعليم كما يلي:

مصادر داخلية: وهذه يكون مصدرها حكومي أو خاص.

مصادر خارجية: تلجأ العديد من الدول إلى مصادر خارجية لتمويل التعليم وصلاحه وتطويره وتحديثه، ويتمثل ذلك عن طريق المنح والقروض والمساعدات الخارجية.

أهمية تمويل التعليم/ إن أهمية تمويل التعليم تأتي من أهمية التعليم ذاته كونه يعتبر المحرك الاقتصادي والاجتماعي للدول، ولما تتميز به طبيعة البيئة التعليمية من تجديد وتطوير نوعي للتعليم الذي يتلقاه الطالب لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الأمر الذي يستدعي تمويلًا مستمرًا (الحربي، ٢٠٢٤، ص. ٢٣١) و (الحواس والطيار، ٢٠٢٤).

تحديات تمويل التعليم

هناك مجموعة من التحديات التي يواجهها تمويل التعليم كما لخصها التويجري وآخرون (٢٠٢١، ص. ٩٧):

١- أن معظم الدول وخاصة النامية قد وصمت إلى الحد الأعمى من الإنفاق على التعليم، وزيادة المخصصات لهذا القطاع سيؤثر على القطاعات الأخرى في الدولة.

٢- الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وبخاصة في الدول النامية تبعاً للزيادة السكانية فيها.

٣- ترسيخ مفهوم مسؤولية المجتمع على مستوى القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم.

الدراسات السابقة

سعت دراسة البارقي وآخرون (٢٠٢٠) إلى وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية والتعرف على أهداف ومبررات ومنطلقات التصور وآلية التنفيذ للتصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية. فرؤية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية منبثقة من الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، وباستخدام نموذج تم بناء تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم وفق المنهجية (SWOT) سوات العلمية. وخرجت النتائج تؤكد على ضرورة إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي،

استهدفت دراسة التويجري وآخرون (٢٠٢١) التعرف على واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان، والاستفادة من تجارب هذه الدول في تقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن. وقد خلصت الدراسة إلى أن دول المقارنة اتفقت على إلزامية ومجانية التعليم العام، وتشترك المملكة العربية السعودية وفنلندا في نمط تمويل التعليم العام الأحادي ومصدره من الحكومة بالإضافة إلى وجود مصادر خاصة محدودة جداً، كما توصلت الدراسة إلى عدد من البدائل المقترحة لتنويع تمويل التعليم العام ومنها وإشراك مؤسسات المجتمع في دعم تمويل التعليم العام.

أجرى البشر وآخرون (٢٠٢٣) دراسة استهدفت اكتشاف واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية ألمانيا الاتحادية، بالإضافة إلى التعرُّف على واقع

تمويل التعليم في أربع من الدول الإسكندنافية؛ وهي السويد، النرويج، آيسلندا ومملكة الدانمارك. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وقد وجدت الدراسة اختلافات في طرُق التمويل بين دول الدراسة، كما تُشير النتائج إلى أن هناك تقارُبًا في طرُق التمويل بين المدارس العامة والجامعات العامة في كلٍّ من المملكة العربية السعودية ومُعظم الدول الإسكندنافية.

استهدفت دراسة خوجة والمنقاش (٢٠١٩) التعرف على واقع تمويل إحدى المدارس الحكومية للبنات في مدينة الرياض من خلال الشراكة المجتمعية والوقوف على الصعوبات التي تواجهها في تطبيق الشراكة المجتمعية. تم استخدام المنهج النوعي بدراسة الحالة، وتمت المقابلة على عينة بلغت (٩) عضو لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة، ومن أهم النتائج وجود أدلة وتعاميم منظمة لعمليات الشراكة المجتمعية في المدارس ووجود أوجه دعم وتمويل للعمليات التعليمية في المدرسة قيد الدراسة تحققت من خلال الشراكة المجتمعية مالية، ومادية، وتعليمية وثقافية واجتماعية وصحية، مع وجود صعوبات تواجه تطبيق الشراكة المجتمعية بالمدرسة.

كما أجرى إسماعيل وآخرون (٢٠٢٢) هدفت التعرف إلى دور الشراكة المجتمعية ومساهمتها في تمويل المدارس الحكومية في سلطنة عمان، وذلك من خلال الوقوف على تجربة إحدى مدارس ولاية السويق في تطبيق الشراكة المجتمعية. استخدام المنهج النوعي بأسلوب دراسة الحالة، وبتوظيف أداة المقابلة، تم جمع المعلومات اللازمة من عينة الدراسة التي بلغت (١١) عضوًا من في لجنة الشؤون الإدارية والمالية في مدرسة الوارث بن كعب. وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن لجنة الشؤون الإدارية والمالية بالمدرسة تعمل من خلال آليات محددة لتطبيق الشراكة المجتمعية، كما أظهرت النتائج بأن هناك صعوبات تواجه المؤسسة التعليمية في تطبيق الشراكة المجتمعية.

منهج الدراسة

استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، وحيث تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات المستقبلية تم استخدام اسلوب دلفاي حيث تعتمد تقنية دلفي على تشكيل مجموعة من الأعضاء لديهم إطلاع ومعرفة كافيتين بمجال فكري معين (دليو، ٢٠٢٢).

اختيار عينة الخبراء/ في ضوء أهداف الدراسة تم اختيار (١٠خبراء) من مديري ومديرات المدارس الثانوية الذين توفرت فيهم الخبرة الإدارية في مجال الإدارة المدرسية.

تطبيق أداة الدراسة

الجولة الأولى: من خلال الاستبانة المفتوحة تم توجيه سؤالين طلب من الخبراء كتابة ما يرونه مناسب حول:

-أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية.

-أهم المتطلبات لتحقيق الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

الجولة الثانية: في ضوء نتائج الجولة الأولى، وبعد الاطلاع على الأدبيات السابقة تم تصميم استبانة مغلقة ذات محورين، بعد ذلك تم تفريغ بيانات الجولة الثانية وتم حساب نسبة الاتفاق بين الخبراء بحساب النسبة المئوية وذلك لكل محور من محاور الاستبانة ولكل بعد من أبعادها ولكل بند من البنود، ومن ثم رصد جميع العبارات التي وصلت نسبة الاتفاق عليها ٨٠% وما فوق.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الإجابة عن السؤال الأول:

١-مالتحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية من وجهة نظر المشاركين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم اختيار مجموعة من الخبراء والمهتمين بالموضوع وتقديم سؤال مفتوح لهم باتباع منهجية البحث النوعي، لمعرفة أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية، وفي ضوء استجاباتهم تم التوصل إلى مجموعة من التحديات والمتمثلة في الآتي:

١-زيادة كلفة التعليم العام مع الاهتمام بجودته

٢-زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم

٣-عدم وجود لجان أو جهات رسمية تنظم تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية

٤-عدم إشراك القطاع الخاص في السياسات التعليمية في حدود المصلحة التعليمية العامة

٥-عدم وجود مردود واضح أو ميزات تنافسيه لجهات التمويل الغير حكومية

٦-عدم وجود آلية واضحة لاستقطاب مؤسسات المجتمع المحلي

٧-قلة الوعي بأهمية دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم.

الإجابة عن السؤال الثاني:

٢-ما متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشاركين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام أسلوب دلفاي، وذلك بتوجيه سؤال مفتوح لمجموعة من الخبراء، وتمثلت أبرز إجاباتهم في المتطلبات الآتية:

١. التثقيف والتوعية بأهمية الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم والنظر للتعليم باعتباره مسئولية مجتمعية يجب على المجتمع دعمه
٢. تبني سياسات تنفيذيه واضحة للإنفاق على التعليم بناءً على الحاجات المجتمعية للتعليم واحتياجات سوق العمل
٣. إنشاء قسم خاص بالوزارة يُساعد الجهات التعليمية على تحقيق الشراكة لتمويل التعليم ويُذلل الصعوبات التي تواجهها
٤. وضع خطة تنفيذية لتمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية
٥. تحديد جهات الشراكة مع التعليم كجهات ممول وجهات داعمه
٦. تقديم حوافز من الوزارة للجهات التي تُساهم بتحقيق الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم.

وبإعادة الجولة على الخبراء بعد إعادة صياغة إجابتهم للجولة الأولى؛ للتأكد من درجة موافقتهم على متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وكانت النتائج كالتالي:

يتضح أن موافقة الخبراء على متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية قد جاءت بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٨٣ من ٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٩٤.٣٣%)، إضافة إلى انحراف معياري بلغ (٠.٢٠٩)، وتعزوا الباحثتان هذه النتيجة إدراك خبراء عينة الدراسة إلى أهمية هذه المتطلبات لتحقيق الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم؛ لما لها من أهمية في الاسهام في جودة التعليم وتطوره.

كما يتبين أن درجة موافقة الخبراء على متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية على مستوى الفقرات الآتي:

- حصول المتطلب (١) والذي ينص على "التثقيف والتوعية بأهمية الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم والنظر للتعليم باعتباره مسئولية مجتمعية يجب على المجتمع دعمه" على أعلى درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٣ من ٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٩٧.٦٧%)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٢٥٨)، وربما يرجع ذلك إلى أن التثقيف والتوعية بأهمية الشراكة هي الخطوة الأساسية والتي يتم من خلالها نقطة الانطلاق نحو تحقيق شراكة مجتمعية فعلية تؤدي إلى تمويل التعليم بشكل كلي أو جزئي.
- حصل المتطلب (٥) والذي ينص على "تحديد جهات الشراكة مع التعليم كجهات ممول وجهات داعمه" على أدنى درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٧٣ من ٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٩١%)،

إضافة إلى انحراف معياري بلغ (٠.٤٥٨)، وقد يرجع ذلك إلى إدراك عينة الخبراء إلى أهمية تحديد جهات ممولة وداعمة بحد ذاتها، قد تكون شركات أو مؤسسات تجارية، أو جمعيات خيرية، أو هبات مجتمعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق تمويل التعليم عن طريق الشراكة المجتمعية.

الإجابة عن السؤال الثالث:

ما التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام أسلوب دلفاي، وذلك بتوجيه سؤال مفتوح لمجموعة من الخبراء، وتمثلت أبرز إجاباتهم في التحديات الآتية:

١. زيادة كلفة التعليم العام مع الاهتمام بجودته.
٢. زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
٣. عدم وجود لجان أو جهات رسمية تنظم تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية.
٤. عدم إشراك القطاع الخاص في السياسات التعليمية في حدود المصلحة التعليمية العامة
٥. عدم وجود مردود واضح أو ميزات تنافسيه لجهات التمويل غير الحكومية.
٦. عدم وجود آلية واضحة لاستقطاب مؤسسات المجتمع المحلي.
٧. قلة الوعي بأهمية دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم.

وبإعادة الجولة على الخبراء بعد إعادة صياغة إجابتهم للجولة الأولى؛ للتأكد من درجة موافقتهم على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وكانت النتائج كالتالي:

يتضح أن موافقة الخبراء على أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية قد جاءت بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٩ من ٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٩٣%)، إضافة إلى انحراف معياري بلغ (٠.١٠٦)، وتعزوا الباحثتان هذه النتيجة استشعار عينة الخبراء إلى خطر وجود هذه التحديات المهددة لتفعيل الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم. كما يتبين أن درجة موافقة الخبراء على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية على مستوى الفقرات الآتي:

- حصول الفقرة (٦) والتي تنص على "عدم وجود آلية واضحة لاستقطاب مؤسسات المجتمع المحلي" على أعلى درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٣ من ٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٩٧.٦٧%)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٢٥٨)، وهو ما يؤكد فعلا المتطلب الخاص بالتثقيف والتوعية بأهمية الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم، وذلك من خلال آليات واضحة ومحددة؛ بغية استقطاب مؤسسات

المجتمع المحلي تحدد مصادر الانفاق، وعمل دراسات لتحديد الاحتياجات التمويلية لتحقيق تعليم نوعي في المملكة.

حصل الفقرة (٤) والتي تنص على "عدم إشراك القطاع الخاص في السياسات التعليمية في حدود المصلحة التعليمية العامة" على أدنى درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٦٧ من ٣)، وبنسبة مئوية بلغت (٨٩%)، إضافة إلى انحراف معياري بلغ (٠.٤٨٨)، وقد يرجع ذلك إلى عدم الثقة بين مؤسسات المجتمع المحلي والقائمين على التعليم، إذ لابد من وجود لوائح منظمة لإشراك القطاع الخاص في السياسات التعليمية لتحقيق المصلحة العامة، وتبني اللامركزية في التخطيط والتنفيذ.

السؤال الرابع

ما لسيناريوهات المقترحة لتحقيق تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية؟

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة النظرية والميدانية، وارتكازًا على منهجية البحث تتناول الخطوة التالية سيناريوهات مقترحة، بهدف تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية، ومع الاستعانة باستمارة التحكيم لآراء بعض الخبراء، تم التوصل إلى السيناريوهات الآتية

أولًا: السيناريو المرجعي (الامتدادي): ويشير هذا السيناريو إلى أن الحاضر سوف يستمر إلى المستقبل، كما يطلق على هذا السيناريو أيضًا سيناريو الوضع القائم، حيث يقوم على افتراض الأوضاع القائمة أو الراهنة على ما هي عليه، وأنه لن تحدث أي تغيرات جوهرية في تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية، ويمكن تفسير توقع ذلك من خلال عرض الافتراضات التي يقوم عليها السيناريو، وتداعياته المحتملة.

١. الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها السيناريو المرجعي (الامتدادي): يقوم هذا السيناريو على العديد من الافتراضات التي توضح كيف سيبدو المستقبل في ضوء هذا السيناريو، وماذا سيحدث، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

أ- ضعف المؤشرات الخاصة بتمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية.

ب-ضعف تشجيع المجتمع المحلي في تمويل التعليم.

ج- استمرار قصور وتهميش الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم.

د- غلبة الجانب الشكلي على دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم.

هـ-بقاء قنوات الاتصال مع المجتمع والشراكة المجتمعية مغلقة أحادية الاتجاه.

و- غلبة الثقافة التنظيمية غير المشجعة على دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم، والانسحاب والتهرب من المسؤولية.

ز- استمرار ضعف الوعي بأهمية دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم.

٢. التداعيات المحتملة والمتوقعة عن حدوث السيناريو المرجعي (الامتدادي): هناك العديد من التداعيات المتوقعة نتيجة حدوث هذا السيناريو، والتي يمكن توضيحها في الآتي:

أ- ازدياد عدم الرضا من قبل منسوبي التعليم والمجتمع المحلي.

ب-وجود صعوبة في التواصل والتنسيق مع بعض المؤسسات لغرض الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم.

ج- تدني مرونة الأنظمة واللوائح التي تنظم الحصول على بدائل تمويلية.

د- قلة وعي القيادات المجتمعية بأهمية دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم.

هـ-قلة اهتمام القيادات التعليمية بأهمية تنويع مصادر التمويل للتعليم.

و- ضعف أولياء الأمور والقيادات المجتمعية بأهمية تقديم الدعم التمويلي للتعليم.

ثانيًا السيناريو الاصلاحي: ويحمل هذا السيناريو توقعات بالإصلاح، وينطلق من افتراض يتجه إلى إصلاح الأوضاع الراهنة، وليس تغييرها بشكل جذري، وذلك بهدف تعميق الإيجابيات الموجودة بالفعل في الواقع، ويغلب عليه الإصلاح الجزئي، ومعالجة المشكلات بعد تراكمها، ويتضمن هذا السيناريو تحسين الأوضاع الراهنة دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة الهيكل التمويلي، مما يؤكد على وجود صراع بين اتجاه التطوير، واتجاه بقاء الأوضاع على ما هي عليه من أجل الاستقرار. وسيتم تناول السيناريو الإصلاحي من خلال الآتي:

١. الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها السيناريو الإصلاحي: حيث يقوم هذا السيناريو على العديد من الافتراضات التي توضح كيف سيبدو المستقبل في ضوء هذا السيناريو، وماذا سيحدث، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

أ- توجيه بعض القيادات المجتمعية نحو أهمية دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم، والتواصل مع القيادات التربوية، وعرض الأفكار التمويلية، بغية دعمها وتحفيزهم.

ب-وضع آراء ومقترحات القيادات المجتمعية في الاعتبار عند أي بلورة شراكة مجتمعية لتمويل التعليم.

ج- وعي وثقة المجتمع المحيط بأهمية تمويل التعليم؛ بهدف تحسين الأداء التعليمي.

د- التوجه نحو العمل الجماعي والفريق وتكوين مجتمعات تعليمية مهنية بالتجسير مع القيادات المجتمعية.

هـ- عقد اجتماعات دورية لمناقشة المشكلات المالية التي تواجه التعليم، مع الاستماع لجميع الآراء المجتمعية، وتنفيذ بعضًا منها.

٢. التداعيات المحتملة للسيناريو الاصلاحي: هناك العديد من التداعيات أو النتائج المتوقعة نتيجة حدوث هذا السيناريو، والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي:

أ- مستوى مرتفع نسبيًا من الرضا الوظيفي لدى منسوبي التعليم والتواصل الجيد مع القيادات المجتمعية.

ب-ارتفاع تدريجي لتمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية، ونمو مناخ تمويلي وتعليمي مقبول بدرجة ملحوظة.

ج- إقبال أولياء الأمور لحضور مجالس الأمناء والآباء والإدلاء بآرائهم ومقترحاتهم التمويلية.

د- غياب بعض المشكلات التمويلية في الوسط التعليمي، والتوجه نحو العمل الجماعي.

هـ-نمو وعي القيادات التربوية بأهمية وضرورة إشراك المجتمع في جميع القرارات التعليمية كعامل داعم للتنفيذ وفي التفويض.

ثالثًا السيناريو الابتكاري: ويرتكز هذا السيناريو إلى التحول النوعي في تحقيق تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية، كما يركز على حفز الطاقات الإبداعية الموجودة لدى القيادات المجتمعية على نحو يؤدي إلى استثمارها الاستثمار الأفضل لمواجهة التحديات التمويلية المستقبلية، وتتمثل مظاهر السيناريو الابتكاري من خلال الآتي:

١. الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها السيناريو الابتكاري: يقوم هذا السيناريو على العديد من الافتراضات التي توضح كيف سيبدو المستقبل في ضوء هذا السيناريو، وماذا سيحدث، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

أ- تفعيل قياس الأثر لتحقيق تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية لمواجهة التحديات المستقبلية، وعمل تغذية راجعة من قبل القيادات التربوية والمجتمعية.

ب-تطبيق أساليب حديثة في تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية مع كافة الجهات ذات العلاقة.

ج-نمو الوعي بدور المجتمع في تمويل التعليم لاستدامة التنافسية التمويلية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية.

د- الوصول بالمجتمع إلى قناعة ذاتية بأهمية دوره في تمويل التعليم وبرامجه التربوية، وذلك من خلال الشراكة المجتمعية.

هـ-إتاحة المزيد من فرص التواصل مع القيادات المجتمعية وأولياء الأمور لتحقيق تمويل التعليم بشكل نوعي ومبتكر.

و- توظيف اللامركزية لقيادة حقيقية وواقعية ومحققة إلى أقصى درجة.

ز- وضع خطط استراتيجية تمويلية بمشاركة مجتمعية نابعة من واقعها الحقيقي، ويصبح دور القيادات التربوية العنصر المتابع فيها.

ح- تحسين المناخ التمويلي لإدارة التعليم وبما يسمح بمشاركة جميع الأطراف المعنية في المجتمع بتمويل التعليم، وفي تنفيذها ومتابعتها.

ط- التواصل المفتوح والسريع مع القيادات المجتمعية المؤثرة

ي-منح صلاحيات أكثر للشراكة المجتمعية، وتمتعها بحرية واستقلالية، وتحمل المسؤولية عن الآراء والأفكار التمويلية لتطوير التعليم واستدامته.

ك- شيوع ثقافة التغيير والتجديد في كل المجالات ومنها المجال التمويلي، وفي عقول وأذهان الأفراد ذوي العلاقة، وتقديرها وتثمينها.

٢. التداعيات المحتملة للسيناريو الابتكاري: هناك العديد من التداعيات أو النتائج المتوقعة نتيجة حدوث هذا السيناريو، والتي يمكن توضيحها في الآتي:

أ- حدوث تغيير في التشريعات واللوائح المؤسسية لتمويل التعليم بشكل عام، ودور الشراكة المجتمعية في التمويل بشكل خاص.

ب-إنشاء نظام مجتمعي لجمع البيانات وتقييم الأداء المالي في كافة أنشطة التعليم.

ج- الحصول على جزء من المستلزمات العينية للتعليم من الشركات المتخصصة في مقابل وضع لوحات دعائية.

د- ظهور ممارسات تمويلية تساعد على الإبداع والابتكار.

هـ-نشر ثقافة تمويلية قائمة على الأداء والاستثمار في العنصر البشري.

و- إجراء تقييم لقياس الرضا المالي عن دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم ترتكز على المهارات والكفاءات.

ز- تصبح إدارات التعليم قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية تجاه أي قضية مجتمعية.

التوصيات/ في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بالآتي:

١. تفعيل الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم وذلك وفق السيناريو الابتكاري، حيث يرتكز هذا السيناريو إلى التحول النوعي في تحقيق تمويل التعليم من خلال الشراكة المجتمعية وهذا هو المطلوب.

٢. العمل على تحقيق وتوفير جميع متطلبات الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية بشكل عام، والتثقيف والتوعية بأهمية الشراكة المجتمعية لتمويل التعليم والنظر للتعليم باعتباره مسئولية مجتمعية يجب على المجتمع دعمه بشكل خاص.

٣. معالجة جميع التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة المجتمعية.

٤. ضرورة إشراك القطاع الخاص في السياسات التعليمية في حدود المصلحة التعليمية العامة، مما يخفف من مركزية القطاع التعليمي حيث تتجه الوزارة حاليًا إلى تمكين المدارس.

المقترحات/ استكمالًا للتوصيات السابقة، تقترح الباحثتان إجراء الدراسات الآتية:

١. دراسة واقع الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم من وجهة نظر القيادات التعليمية والقيادات المجتمعية.
٢. إجراء دراسة حول بدائل تمويل التعليم العام.
٣. إجراء دراسات لمعرفة آراء وتوجهات ممثلي القطاع الخاص حول الاستثمار في التعليم.
٤. إجراء دراسة لمعرفة وجهات نظر القيادات المجتمعية حول أوجه الدعم التي يمكن تقديمها للتعليم.

References

Abdul Jalil, Sayed. (2011). Community partnership between schools and civil society organizations in Egypt: Technical schools as a model. Dar Al-Yaqeen for Publishing and Distribution.

Abdul Razzaq, Abdul Razzaq Abdul Karim. (2020). The role of community partnership in financing education: A proposed vision. Research of the Sixth International Conference, Al-Azhar University Journal, 4, 450- 482.

Al-Babtain, Amani Ahmed. (2019). Diversifying the sources of the education financing system in the Kingdom of Saudi Arabia to keep pace with the aspirations of Vision 2030 in light of the American experience. International Journal of Specialized Education, 8(9), 55-69.

Al-Barqi, Maslahah Hussein, Al-Damkh, Amina Hamad, Al-Otaibi, Samia Tarahib. (2020). Arab Journal of Literature and Humanities, 4(15), 177-198.

Al-Bashar, Saud Ghassan, Al-Harthi, Safar Dakhil, Al-Ghamdi, Ahmed Saad, Al-Awhali, Lynn Ibrahim, and Al-Matroudi, Abdul Aziz Suleiman. (2023). Financing Public Education Institutions in Saudi Arabia, the United States, Germany, and the Scandinavian Countries.

Brown, Kevin Thaddeus, & Sepanik, Susan. (2021). *School-Community*

Partnerships. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED616007.pdf.

Dalio, Fadil. (2022). Delphi technique: a renewable standard and prospective process. Journal of Human Research and Studies, 16(2), 557-582.

Al-Harbi, Amal Abdul Rahman. (2017). Financing education in the Kingdom of Saudi Arabia: Challenges and alternatives. Journal of Educational Sciences, 2(1), 58-87.

Al-Harbi, Abdul Aziz Awish. (2024). Alternatives to Financing Public Education from the Perspective of Public School Leaders in Medina. Arab Journal of Scientific Publishing, 7(65), 224-262.

Al-Hassan, Ihsan Mohammed. (2015). Advanced Social Theories: An Analytical Study in Contemporary Social Theories. Wael Publishing House.

Hamid, Ahmed Othman Hamid. (1986). Fundamentals of Administrative Financing and Investment Decision Making. Dar Al-Nahda Al-Arabiya

Al-Hawas, Hamad Khalid, Al-Tayyar, Muhannad Saud. (2024). The Role of Saudi Universities in Activating Investment Committees in Light of the New Financial Regulations for Saudi Universities. Tikrit University Journal for Humanities, 31(3), 273-293.

¦ Ismail, Omar Hashem, Al-Jabri, Sand Saed, and Lashin, Muhammad Abdul Hamid. (2022). The role of community partnership in financing public school education in the Sultanate of Oman: A case study of Al-Warith bin Kaab School. International Journal of Educational and Psychological Studies, 11(6), 1305-1314.

Al-Jariwi, Samia Salman. (2015). Evaluating the efforts of male and female principals of public education schools to increase sources of school funding. International Journal of Specialized Education, 4(3), 244- 268.

Al-Jawad, Rania Mahmoud, Mabrouk, Sherine Hassan. (2022). Innovative means of financing university education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of international experiences. Palestine Technical University Journal for Research, 10(12), 118- 128.

Khoja, Haifa, Al-Manqash, Sarah. (2019). Financing public schools through community partnership: A case study of a government girls' school in Riyadh. International Journal of Specialized Education, 8(2), 176-180.

Al-Marri, Noura Talib. (2020). Community Partnership and Its Effectiveness in Higher Education from the Perspective of Faculty Members- A Field Study at King Faisal University). Journal of Arab and Human Sciences, 13(3), 1463- 1533.

Al-Otaibi, Fahd Abbas. (2004). The contribution of the private sector to financing public education in the Kingdom of Saudi Arabia. {Unpublished Master's Thesis, King Saud University}.

Al-Qasim, Laila, and Al-Nuwaiser, Asma. (2018). Community Partnership in Financing Continuing Education Programs in Saudi Universities. Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, (39), 250- 266

Al-Ruwais, Sheikha Sultan. (2017). The reality of community partnership in financing educational projects. Journal of Al-Jami' in Psychological Studies and Educational Sciences, (4), 335-358..

Al-Samarrai, Iman, Qandilji, Amer. (2009). Scientific and quantitative research. Dar Al-Yazwi Scientific Publishing and Distribution.

Shuaib, Ibtihal Abdullah. (2021). Diversifying funding sources in education and its impact on educational policies. Arab Journal of Scientific Publishing, (30), 210- 225.

Al-Shahri, Abdul Rahman Mahdi, and Abed, Muhannad Ghazi. (2020). Obstacles to building community partnerships in gifted centers in the Kingdom of Saudi Arabia from the point of view of their directors. Scientific Journal of Scientific Publishing, (26), 635- 662.

Sadiq, Sahar Arafa. (2023). Community partnerships as a strategy for local development. Scientific Journal of Social Service, 4(2), 44- 55.

Al-Tuwaijri, Fatima Abdul Aziz, Al-Khulaiwi, Abrar Abdul Jabbar, Al-Salem, Janan Abdullah, and Al-Arifi, Ahlam Abdul Rahman. (2021). Proposed alternatives for financing public education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the experiences of some developed countries. Journal of Young Researchers in Educational Sciences, Faculty of Education, Sohag University, 8(8), 83- 123.